

د. علي مرزا *: تعقيب: استغلال الغاز الطبيعي في العراق ومجالات استخدامه

إن الوصول إلى قرار حول تصدير الغاز أو حجم التصدير وسعره أو إطاره التعاقدية ينبغي أن يعتمد على نظرة متأنية ومقارنة احتمالات تنفيذ العقود الإنتاجية النفطية والغازية (في جولات التراخيص) ومشاريع البنية الأساسية، من ناحية، والتحليل الاقتصادي لمجالات استخدام الغاز بنظرة طويلة الأمد، من ناحية أخرى. ومن الواضح أن هناك آراء متعددة وليس رأي غالب واحد في هذا المجال. وقد تكون الملاحظات التالية مناسبة:

(1) يتوقع الملخص التنفيذي "للاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة"، *Integrated National Energy Strategy, INES*، وجود فائض ملموس من الغاز (الذي يمكن استغلاله) خلال الفترة 2015-2030 بعد إشباع كامل الحاجات المحلية للغاز والتي تم التوسع في تحديدها في الملخص التنفيذي. وفي سيناريو مركزي (*Central Scenario*) لإنتاج النفط في تقرير الوكالة الدولية للطاقة *International Energy Agency* عن العراق (أيلول 2012) يبدأ تصدير الغاز في 2021 بحوالي 0.45 مليون قدم مكعب قياسي يومياً (مق/ي) ويرتفع تدريجياً حتى يصل إلى 1.94 مق/ي في 2035. ويضاف ذلك إلى حاجات محلية، حسب تقرير الوكالة، تصل إلى 6.73 مق/ي في 2035 (المجموع 8.67 مق/ي في 2035). ويبين التقرير أن تحقق هذا المسار مرتبط ببذل جهود كبيرة وإصلاحات هيكلية ومؤسسية وتنفيذ استثمارات على جبهة واسعة في المجال الغازي/النفطي. ولقد ورد في تقرير الوكالة أن إنتاج الغاز المصاحب حسب السيناريو المركزي لن يكون كافياً لإشباع الحاجات المحلية والتصدير، بالكميات المبينة أعلاه، مما يستدعي، حسب التقرير، تطوير مصادر الغاز غير المصاحب الذي ينبغي أن يكون إنتاجه مساوياً تقريباً لإنتاج الغاز المصاحب في 2035، ومعظم الزيادة في الغاز غير المصاحب تكون في إقليم كردستان. أما في مقالي المنشور في *Energy and Geopolitical Risk* في تشرين 1، 2012، فالمرجح فيه تصدير غاز طبيعي مسال *LNG* بحوالي 0.6 مق/ي بعد 2020/2018 (إضافة لكميات قليلة فائضة عن الاستهلاك المحلي للغاز البترولي السائل *LPG* ومكثفات الغاز) كجزء من إنتاج مشروع غاز الجنوب.

(2) في المقابل، هناك آراء ترجح عدم حدوث فائض، بل ربما حدوث عجز، في الغاز، مستقبلاً، خاصة إذا لم يتزايد الإنتاج النفطي بشكل كبير ولم يتم التطوير اللازم في الغاز غير المصاحب ومشاريع البنية الأساسية. بحيث قد نصل إلى حالة من شح الغاز للاستخدامات المحلية خاصة توليد الطاقة الكهربائية والصناعات كثيفة الاستخدام للغاز. ومما يمنح إسناداً لوجهة النظر هذه أن

تنفيذ إعادة التأهيل والتوسعات في البنية الأساسية والتوسعات في الطاقات الإنتاجية النفطية/الغازية الواردة الإشارة إليها في الملخص التنفيذي للإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة وتقرير الوكالة الدولية للطاقة (وتنفيذ المشاريع عموماً في العراق) يأخذ وقتاً أكبر بكثير مما هو سائد عادة في الدول الأخرى، وهو بدوره وقت طويل. وستكون نتيجة ذلك الوصول إلى وضعية حرجة عند الدخول، الآن، في عقود طويلة الأمد لتصدير الغاز بأحجام قد لا يتوفر الغاز لإشباعها مستقبلاً (وفي ذات الوقت إشباع الحاجات المحلية) مما قد يضطر فيه العراق إلى الشراء من السوق الخارجية بأسعار أعلى مما ورد في هذه العقود. وقد أشار لؤي الخطيب (2013) لهذه الاحتمالية.

(3) ولكن خلافاً للعديد من الدول ذات الإمكانيات النفطية/الغازية المحدودة، فإن تنفيذ مشاريع البنى الأساسية والنفطية/الغازية في العراق، سيتحقق، ولو بأغلب الظن آجلاً وليس عاجلاً، وسيتزايد الإنتاج النفطي بشكل كبير (وربما أيضاً تزايد طاقة إنتاج الغاز غير المصاحب) مما قد يقود إلى فائض كبير في الغاز المصاحب. وسيقود ذلك بدوره إلى حرق كمية متزايدة من الغاز المصاحب في السنوات القادمة في حالة عدم توقع ذلك من الآن والتخطيط له بنظرة مستقبلية تتضمن العمل على بناء مشاريع البنية الأساسية اللازمة لمعالجته وتوجيهه نحو الاستهلاك المحلي والتصدير.

(4) بالنتيجة فنحن في عالم غير يقيني/احتمالي حول العجز أو الفائض المستقبلي من الغاز. لذلك فإن الموقف الملائم هو في اتخاذ نظرة متوازنة للمستقبل لا تتأثر فقط بالاختناقات السائدة الآن أو في الأمد القصير: فنياً واقتصادياً وسياسياً، وإنما أيضاً الأمد المتوسط/الطويل. ويستتبع ذلك ضرورة التخطيط للمشاريع بما يستدني المخاطر المحتملة لأي نتيجة *outcome* (عجز أو فائض). ولا بد من التشديد هنا أن التخطيط الاحتمالي ينطوي على درجة من الخسارة/التبذير ولكنها ستكون أقل بكثير من الخسارة التي سنثار حين تتحقق النتيجة المغايرة غير المتوقعة أو غير المخطط لها.

(5) إن القرار الاحتمالي/المتوازن النهائي يمكن أن يتم الوصول إليه من خلال دراسات متأنية تؤدي إلى وضع سيناريوهات عملية تقدم لمتخذ القرار ولا تستثني أي مجال. ومن ضمن ذلك تبني معيار عدم الدخول في عقود طويلة الأمد بأحجام لا ترجح الآفاق المستقبلية، الآن، إمكانية تنفيذها باحتمال عال. واعتقد أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة عن العراق والاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة، مع الملاحظات التي أثرت عليها، هي تقارير مناسبة كنقاط انطلاق.

(6) أود في النهاية الإشارة إلى ما يلي:

(أ) بالنسبة لأسواق التصدير المتوقعة للغاز العراقي يبدو ان العقود هي الطريقة الوحيدة المتاحة (مقارنة مع بيع في أسواق فورية في الولايات المتحدة وشمال أوروبا واليابان/كوريا الجنوبية). الأمر المطروح هنا هو ليس الدخول في هذه العقود من عدمه وإنما الأحجام التي تتضمنها

هذه العقود وأسعار التصدير. المطلوب هو عقود بأحجام يمكن توفيرها باحتمال عال مستقبلاً وبأسعار تعاقدية ترتبط بأسعار السوق.

(ب) يُفهم من بعض المختصين/المعلقين بشأن الغاز العراقي، صراحة أو ضمناً، إعطاء الأسبقية على التصدير في إشباع "جميع" الحاجات المحلية بدون تحديد معايير الأسبقية، من ناحية، وبدون اعتبار واضح للجدوى الاقتصادية، من ناحية أخرى. وحتى أكون واضحاً، حول هذه النقطة، فإني أميل للاعتقاد أن إشباع حاجات المستهلك النهائي المنزلي (غاز سائل LPG وربما غاز الأنابيب للبيوت مستقبلاً) ومحطات الكهرباء ينبغي أن يكون إشباع ذو أسبقية أولى على التصدير. ولكن حتى هذه الحاجات يجب إشباعها بطريقة رشيدة وليس بطريقة تمييزية تقود "للتسريب" إلى استخدامات غير مدعومة. بعد ذلك هناك نوعين آخرين من الحاجات المحلية. أولاً، حاجات الصناعات التي تستخدم الغاز كقيم ووقود، كالصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والحديد الاسفنجي، الخ. وثانياً، حاجات الصناعات كثيفة الاستخدام للغاز كوقود، كصناعة الألمنيوم وغيرها. إن إعانة/حماية هذه الصناعات يتطلب تخصيص غاز كاف، بأسعار مدعومة، ولكن بشرط أن تحقق هذه الصناعات في الأقل واحد من معيارين أساسيين. المعيار الأول: أن تحقق الصناعة المستهلكة للغاز المدعوم ربحاً ملموساً بالعملة الأجنبية (تكلفة الفرصة البديلة). المعيار الثاني: أن تخدم هذه الصناعة، بدرجة مهمة وكفاءة، بشكل مباشر أو غير مباشر، الترابطات الخلفية والأمامية للتطور الصناعي. وإذا لم يتحقق أحد هذين المعيارين خلال فترة معقولة، تُحدد مسبقاً، يتم تقليل درجة الحماية للصناعة/المنشأة التي تتخلف (أي رفع سعر بيع الغاز لها). لا ينبغي تكرار تجربة العقود السابقة في استمرار حماية صناعات/منشآت كسيحة، لأمد غير محدود، بحجة حماية صناعات محلية حتى في حالة انخفاض كفاءتها.

المصادر

حمزة الجواهري (2013) "الغاز العراقي على ضوء الاستراتيجية المتكاملة للطاقة"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، تموز.

لوعي الخطيب (2013) "دروس وعبر - ملف الغاز وأثره على الاقتصاد العراقي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 29 حزيران.

(* باحث إقتصادي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الإقتصاديين العراقيين - تموز 2013